الثورة
الأحد 29 جمادى الأولى 1435هـ 30 مارس 2014م العدد 18028
Sunday :29 Jumada Alawla 1435 - 30 March 2014 - Issue No. 18028

الداخلية: انخفاض وقوع الجريمة والحوادث المرورية خلال يناير الماضي

قضايا وناس /خاص

أكدت وزارة الداخلية على أن مطلع العام الحالي شهد انخفاض في نسبة وقوع الجرائم الجنائية أو غير الجنائية وكذا الحوادث المرورية عن الفترة المقابلة لها من العام الفائت بعموم محافظات الجمهورية.

وأشار مدير عام التخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية العميد الدكتور/ عبد المنعم الشيباني إلى أن التقارير الإحصائية التي تصلهم من المحافظات أشارت إلى أن شهر يناير الماضي انخفضت فيه وقوع الجرائم بنسبة 8% عن يناير 2013م.. لافتا إلى أن حوادث السير ليناير 2014م انخفضت بنسبة 22% عن الحوادث التي شهدها يناير العام الماضي.

وقال العميد الشيباني إن هذا الانخفاض يشير إلى الجهود التي يبذلها رجال الأمن في مكافحة الجريمة وكذا نتائج للخطط والبرامج التي أعدتها الوزارة لهذا العام وتسعى من خلالها إلى تحقيق الأمن والاستقرار.. مشددا على ضرورة تعاون وتفاعل المجتمع بكافة مكوناته مع الأجهزة الأمنية وذلك بالإبلاغ عن الجريمة قبل وأثناء وبعد وقوعها, باعتبار تحقيق الأمن على أرض الواقع مسؤولية جماعية.

ودعا الدكتور الشيباني السائقين والمارة إلى الالتزام بقواعد وقوانين السير وإتباع الإرشادات والإشارات المرورية حفاظا على أرواحهم وممتلكاتهم, بعد أن أصبحت الحوادث المرورية أكثر الطرق وأسرعها إلى الموت.

بعد تراجع الشهود عن شهاداتهم

سجينان يناشدان إيقاف حكم إعدامهما

عرض / وائل محمد

ناشد السجينان جميل يحيى حسين الرضي وإسماعيل حسين الرضي رئيس الجمهورية والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى ومنظمات حقوق الإنسان بإيقاف قرار إعداامهما وإنقاذ حياتهما، بعد أن تراجع شهود القضية عما شهدوا به أمام المحكمة.

نزيلا السجن المركزي بمحافظة حجة يقولان في شكوى أرسلاها للصحيفة « لقد قضينا في السجن ما يقارب 13 عاما ونحن نتجرع ونعاني من الفراق والابتعاد عن أهلنا وكذا في البحث عن العدالة... لننصدم بعد تلك المعاناة والآلام بحكم المحكمة علينا بالإعدام رغم أن الحكم بني على باطل وشهود زور».

وأضافا: لقد تراجع 3 شهود من أصل تسعة قبل إصدار الحكم الإبتدائي و5 تراجعوا في محكمة شمال الأمانة, بعد أن رفضت محكمة

حجة قبولها, فيما شهدوا به بعد الحكم النهائي أمام المحكمة وبني على أسسه الحكم... واعترفوا أمام القضاء بأنهم شهدوا في القضية زوراً وبهتانا.. وأن أي مجازفة في تنفيذ الحكم يكون المسؤول أمام الله «.

ورغم تراجع الشهود عن شهاداتهم التي بني عليها الحكم.. إلا أن المحكمة ما تزال مصرة وعازمة على تنفيذ الإعدام في أي لحظة.

السجينان يناشدان رئيس الجمهورية والنائب العام ورئيس مجلس القضاء وكل منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الوقوف معهما وإنقاذ حياتهما وإبطال حكم الإعدام وإعادة النظر في القضية.

وحرصاً منا على معرفة رأي القانون حول هذه القضية, عرضناها على المدير التنفيذي لمنظمة هود لحقوق الإنسان المحامي والقانوني خالد الماوري والذي قال «يفترض أن يوجه النائب العام النيابة العامة المختصة بوقف تنفيذ الحكم, واستدعا الشهود الذين تراجعوا عن شهاداتهم رسمياً, وفي حال أثبتت صحة تراجع الشهود يتم إحالتهم إلى القضاء بتهمة شهادة الزور بالإضافة إلى الرفع للمحكمة العليا كي تنقض حكم الإعدام وتقوم بتعديله.

وشدد الماوري على ضرورة وقف تنفيذ حكم الإعدام في أسرع وقت كون تنفيذه مخالفاً للقانون والشريعة.

www.althawranews.net

الفقر والجهل وغياب التوعية.. من أسبابها

استغلال الأطفال.. جريمة تغتال براءة الطفولة !!

■ تحقيق / رجاء الخلقي

طفل لا يتعدى التاسعة عاما في شارع هائل يتلفت يمنة ويسرة حتى دخل إحدى المحلات التجارية واستغل غفلة إحدى البائعات بالشراء فانتشل محفظتها وهرول مسرعا وبعد صراخ الفتاة تم الإمساك بالطفل وتبين أنه سرق المحفظة وبحوزتها التلفون ومبلغ مالي 20000 ألف ريال , وبعد ضغط عليه اعترف أنه من ضمن عصابة تتجول يومياً بالأسواق بحثاً عن صيد جديد !!

ظاهرة استغلال الأطفال فتحت أفاقاً من المخاوف في اتساع دائرتها بحسب ما أفادنا به الأستاذ إبراهيم الشيخ -المشرف على طلاب التدريب الميداني في مجال الطفولة حيث قال : إن أغلب الأحداث المتواجدة في دار التوجيه الاجتماعي هي قضايا السرقة سواءً في الطرق المزدحمة أو في الأسواق المزدحمة أو داخل السوبر ماركت وبالفعل تم القبض على الكثير من الأطفال في بوابات الخارجية لتلك الأماكن..فعلى سبيل المثال تم التعرف على طفل لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره فبأسلوبه المحترف للسرقة فقد استطاع الحصول على أكثر من ثلاثة عشرة أسطوانة غاز منزلية "ففي هذه الحالة يتم إيداعه في مؤسسة لتعزيز سلوكياته ، حيث يتواجد الكادر المختص بتأهيل مثل هذه السلوكيات وبعد ذلك يعاد الطفل إلى أسرته ،وأكد الشيخ أن أسباب هذه الظاهرة هو التفكك الأسري وبقاء الأطفال في الشوارع لمدة طوليه فيكتسب الأطفال رفقاء السوء ثم يتحولون إلى كوادر من اللصوص المحترفين ، وأيضاً ظاهرة الفقر المحدقة بالمجتمعات..ومن تلك الأسباب أيضاً الهروب من المدارس فتسخر عصابات السرقة هؤلاء الأطفال لخدمتهم الشريرة,,

فيتحولون إلى اعداء للمجتمع وأضاف : قلة التدريب المدرسي وعدم وجود الأنشطة اللاصفية كالسباحة والمسابقات وغيرها التي تكسب الطاقة للطفل..

الفقر واحتياجاته

أما فاطمة عشيش ناشطة اجتماعية فترى أن ألأمية والعادات والتقاليد، والقات دفعت الكثير من الأطفال إلى الخروج للشوارع وأيضاً الدمج الاجتماعي والأسرة والمدرسة لها أثر كبير في هذه

السلوكيات وأكدت بأن تدني الأوضاع الاقتصادية والبطالة والأمية وزيادة عدد المواليد يدفع رب الأسرة بتوجيه الأطفال إلى الشوارع للحصول على مال ، وقد يؤدى ذلك بيع أحد أبنائه ، ونوهت بالقول: عدم وجود مركز ترفيهية وحدائق لكي يستغلون أوقات فراغهم، و بالإضافة غياب الوازع الديني لدى الأسرة والطفل أيضاً تنقصهم أمور الدين الذي يجهل الآباء عن ذلك.

طرق المعالجات

وعن الحد من هذه المشكلة تؤكد عشيش بأن: عدم التواصل الأسرة بالمدارس ومتابعة أطفالهم مما يؤدي إلى تمادي الأطفال ، وعدم وجود كوادر متدربة في مجال الطفولة في المدارس يجعل وزارة التربية والتعليم أمام مسؤولية كبيرة في مواجهة هذه الظاهرة..وهنا يجب على وزارة التربية النظر في هذا الجانب وتضيف: أيضا توعية الأسرة بضرورة توفير أحتياجات الطفل حتى لا يشعر بالنقص اتجاه اقرانه من الأطفال توفير متخصصين في مجال الطفولة وعمل دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في المدارس بكيفية التعامل مع الإطفال والتعاون مع المجالس المحلية بتوفير منتزهات وأماكن خاصة بالألعاب لمنع الأطفال من الخروج للشارع ..

وأكدت يجب على وسائل الإعلام أن تبذل جهداً كبيراً في التوعية للحد من خطورة انزلاق الأطفال في مثل هذه الأفعال المشينة ، ودعم الأسر الفقيرة ببرنامج مجانية التعليم.

الحاجة والاستغلال

من جانبه يقول الأخ نبيل فاضل – رئيس المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر : إن هناك العديد من الأطفال من ذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة يتم استغلالهم في أعمال النهب والسرقة بيد عصابات التقطع والإجرام كون هذه الفئة المستضعفة لا يتوقع منها القيام بهذه الأعمال المشينة ولعملية التموية .. ولهذا تكثر عمليات الإنتشال في الشوارع العامة والأسواق وأماكن التجمعات عصابات من استغلال حاجياتهم وحاجيات أسرهم المعيشية ومن هنا تبدأ قصص وجرائم الإتجار والاستغلال بشتى أنواعه وطرقه .

الفقر

في حين تقول منى سالم رئيسة عمالة الأطفال بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل : إن الفقر والجهل والتسرب من التعليم وراء هذه الظاهرة المتفشية وما ينتج عن ذلك من انحراف الأطفال في جرائم مختلفة وما تتعرض له سلوكياتهم من انحرًاف وتجعلهم أفرادا عالة على أسرهم ومجتمعهم متخذين طرق الإجرام حلاً ومستقبلا وأضافت ولهذا كان دور الأسرة والمدرسة في التوعية والإرشاد من أهم وسائل الوقاية للأطفال وحفاظا على فلذات أكبادهم من أن يتيوهوا في منزلقات الجريمة وظلمات السجون .

عبدالله علي النويرة

قانون المرور(5)

ويحصل أحيان أن يكون هناك إجحاف أو أخطاء في القانون وهذا الأمر يستدعي أيضا التدخل لتغيير ذلك القانون وهو ما حصل بالنسبة للتعديل الذي حصل في قانون المرور رقم (31) لسنة 2000م فقد حصل فيه مبالغة في الغرامة المقررة على تأخير تجديد وثيقة المركبة ورخصة السير وتم مساواتها بمخالفات جسيمة في الغرامة وهذا أدى إلى تعديل ثاني للقانون رقم(46)لسنة 1991م وتعديله المذكور سابقا وصدر التعديل الثاني وهو (قانون رقم (12) لسنة 2002م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2000م الخاص بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري بالقانون رقم (46) لسنة 1991م بشـــأن المـــرور)حيث تم تعديل المادة رقم (2-70مكرر وأصبحت كما يلي:

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوعين أو بغرامة مالية لا تزيد على عشرة آلاف ريال كل من:

1- قاد مركبة آلية بسرعة وطيش أو عدم انتباه.

2- قاد آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تؤهله لقيادتها أو صدر ضده حكم قضائي بسحب الرخصة منه أو وقف سريانها.

3- قاد مركبة آلية دون أن تكون مسجلة لدى جهة الترخيص المختصة.

ج- يعاقب بغرامة مالية لا تزيد على خمسة آلاف ريال كل من:

1- قاد مركبة آلية برخصة قيادة انتهت مدة سريانها.

2- قاد مركبة آلية انتهت مدة سريان رخصة تسييرها.

3- قاد مركبة آلية بدون تصريح أو بالمخالفة للتصريح الممنوح له.

د- استثناءً من أحكام الفقرة السابقة يعاقب بغرامة مالية قدرها مائتا ريال فقط عن كل شهر تأخير بعد انتهاء فترة سماح مدتها ستون يوماً من تاريخ انتهاء رخصة تسيير المركبة، كل من ذهب اختياراً لتجديد رخصة تسيير مركبته ويستثنى من ذلك من أثبت بجواز سفر أو أية وثيقة رسمية وجوده خارج الوطن أو كان مريضاً أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته، وذلك أثناء انتهاء مدة سريان الرخصة وبحيث لا يتجاوز مجموع الغرامات خمسة آلاف ريال.

وكما نرى أن التعديل حرص على عدم مساواة غرامة عدم تجديد ترخيص السائق أو المركبة بالمخالفات الجسيمة التي تؤدي إلى حوادث مرورية وخفض الغرامة إلى مائتي ريال ولا يزيد مجموعها عن خمسة الآلف ريال بعد أن كانت عشرة الآلف ريال وتتضاعف كلما زاد عدد سنوات تأخير التجديد .

وللحديث بقية.

من ملفات الشرطة:

لُعاب الغدر الدامي..!!؟

■ عرض وتحليل/ حسين كريش

ملخص ما نشر في الأسبوع الماضي

في الصباح الباكر وصل بلاغ إلى أمن مديرية بني مطر بمحافظة صنعاء عن وجود حريق في محل لبيع أدوات بناء بسوق متنة وإصابة ابن صاحب المحل والذي اسمه (كمال أحمد صالح الشعباني) ، فانتقلوا من أمن المديرية إلى المكان، وقاموا هناك بإجراءاتهم ولم يجدوا المصاب في محل الحريق، وقيل لهم أن بعض أقربائه قاموا بإسعافه إلى مستشفى متنة ومن هناك إلى المستشفي الجمهوري بصنعاء لأن حالته كانت سيئة وخطيرة.. وقد قاموا بمعاينة المحل بعد إطفاء بقايا الحريق فيه، ولاحظوا أثناء ذلك بعض الآثار التي تثير الريبة بداخله وتشير إلى أن الواقعة ربما تكون جنائية ومدبرة بفعل فاعل وليست مجرد حادثة حريق بالقضاء والقدر.. وعزز هذا الاتجاه وصول بلاغ من المستشفى في الوقت نفسه بوفاة المصاب (ابن صاحب المحل) وظهور عليه نزيف دم وبعض آثار تدل على أن الواقعة قتل و.. و.. فقام رجال شرطة بني مطر بناءً على ذلك بضبط مجموعة من الأشخاص، وإرسال عدد ستة منهم بعد الفرز وفي وقت عصر نفس اليوم إلى مباحث المحافظة، لتتولى المباحث القضية، ويتم الإنتقال من المباحث وفرع الأدلة الجنائية للمحل لمعاينته، ويكتشفوا هناك عند المعاينة بعض الآثار وقطرات الدماء في أكثر من بقعة بداخل الدكان، كما اكتشفوا حين معاينتهم للجثة بعد ذلك بالمستشفى وجود ضربات وجروح قطيعة في الرأس ويقع أخرى بالجسم مما جعلهم يحسمون الرأي بأن الواقعة ما هي إلا جريمة قتل، وعليهم مواصلة المهمة لكشف غموضها وملابساتها ومعرفة فاعلها وضبطه.. وها هي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية والأخيرة:

في ذات اليوم الثاني السبت بعد إجراء المعاينة لمحل الواقعة والجثة بالمستشفى عاد الضابط المكلف العقيد عبدالسلام الحالمي ومساعده زكريا ردمان لمباشرة فتح محاضر جمع الاستدلالات والاستنطاق مع الأشخاص المشتبهين والمرسلين من أمن بني مطر وعددهم ستة أشخاص الأول والثاني منهم هما شقيقان ويدعيان صادق وأمين المغربي والاشتباه فيهما لأن والدهما كان بينه وبين والد المجني عليه خلاف وقضية نزاع على قطعة أرض قائمة ومنظورة لدى المحكمة، والمشتبه الثالث منهم والذي يدعى باسم ثم الرابع ويدعى أحمد علي محمد أو المهندس، وبعده الخامس واسمه وهبان وكذا السادس ويدعى عبدالملك لاشتباه فيهم لأنهم كانوا متواجدين أو بائتين ليلة الواقعة، ويعملون في محلات متقاربة ومجاورة للمحل في السوق، وبالأخص منهم المشتبه الرابع المدعو أحمد علي محمد (المهندس) الذي كان يعمل في المحل الثالث التابع لوالد المجني عليه وهو محل لبيع قطع غيار الدراجات النارية والهوائية، وكان ينام في المحل الثاني لنفس والد القتيل والذي هو محل لبيع السراميك أو البلاط.. إضافة إلى مشتبه سابع تم إرساله من أمن بني مطر فيما بعد إلى المباحث ويدعى سامي، وهذا بسبب تواجه ليلتها بالسوق أيضا.. حيث تم فتح المحاضر مع كل من هؤلاء من قبل الضابط المحقق ومساعده، وتم غربلتهم وفرزهم واحداً بعد الآخر، وتحديد موقف كل منهم من خلال جمع التحريات والمعلومات الدقيقة عنهم، بغرض تعيين من تدل عليه القرينة وتضيق الدائرة حوله، واستبعاد منهم من تثبت براءته ويتأكد من ليست له علاقة.

وعن طريق ذلك ونتيجة لخبرة الضابط المحقق الحالمي وأسلوبه المتميز والمتمكن في تدوير وطرح الأسئلة على المشتبهين لا سيما في مثل نوعية هذه القضية التي هو بصددها، واستنباط المعلومات من دواخلهم، استطاع - أي الضابط - في نهاية المطاف أن يضيق الدائرة ويحصر الاشتباه في واحد من أولئك الأشخاص السبعة، وهو المشتبه الرابع منهم والذي يدعى أحمد علي محمد أو ما يطلق عليه (المهندس) أحمد وهذا كان أحد العاملين لدى صاحب المحل والد المجني عليه، ويشتغل مهندسا ميكانيكيا لإصلاح الدراجات النارية والهوائية، وبحسب إفادات إخوان الشاب القتيل ووالدهم عنه (أي عن المشتبه المهندس) بأنه ليس من المنطقة، ولم يكن يعرفه أحد من قبل، وأنه وصل إلى منطقة سوق متنه قبل حوالي شهر ونصف حاملاً على كتفه جونية (شوالة) مليئة بمعدات وأدوات تابعة له، وهي عدة الشغل، وكانت حالته حالة، وقال: إنه مهندس متمكن يقوم بإصلاح الدراجات بنوعيها النارية والهوائية وأنه يبحث عن عمل، وعلى باب الله يسعى لطلب رزقه.. فرثوا لحاله - أي صاحب المحل وأولاده - وتعاطفوا معه، وعرضوا عليه يومها من باب فعل الخير وكسب الثواب فيه أن يعمل لديهم في المحل الثالث التابع لهم والذي هو لبيع قطاع غيار الدراجات لأنهم فكروا - وهذا إلى جانب فعل الخير - أن يستفيدوا منه فيما لو قبلوه للعمل عندهم كمهندس للدراجات، وذلك أن محلهم الثالث هو لبيع قطع الغيار، وأنه حينما يأتي زبون (صاحب دراجة) لإصلاح دراجته لديه - لدى المهندس الغريب - وتحتاج الدراجة لقطع غيار، سيلزم الزبون بشراء قطع الغيار من المحل.. وبذلك تتحقق الغايتان، غاية فعل الخير، وغاية الاستفادة منه كمهندس، فكان منذ ذلك اليوم قبل فترة شهر ونصف أن عمل لديهم - كشاقي - في المحل الثالث، وجعلوه ينام في الليل بالمحل الثاني (محل بيع السراميك) وهو المحل المجاور والملاصق لمحل بيع أدوات البناء (مكان الواقعة) وذلك لحراسة المحل من ناحية، ومن ناحية أخرى كونه غريب يوفروا له مكانا للمبيت والنوم، وقد وثقوا فيه بحيث لم يطلبوا منه حتى بطاقته الشخصية و إبرازها لهم لمعرفة هويته واسمه ومن أي منطقة ومحافظة هو وتعاملوا بحسن ظن وطوية، ولم يشكوا فيه يوماً, ومنهم الشاب/كمال المغدور نفسه، والذي كان ماسكا لمحل بيع أدوات البناء "مكان الواقعة" ويقضي فيه معظم الأيام والليالي دون الذهاب للمبيت بالمنزل، وكان يتعامل مع العامل "المهندس الغريب" كأنه أحد إخوانه الأكبر منه.. أو هكذا وردت إفادات إخوان المجني عليه ووالده عن المهندس المدعو/أحمد علي محمد المشتبه الرابع.

وعلى ضوء هذه المعلومات حول المهندس المذكور أنتقل الضابط/عبدالسلام الحالمي وبصحبته مختصي الأدلة الجنائية في اليوم الثالث إلى منطقة متنة لمعاينة محل بيع البلاط "السيراميك" المجاور لمحل الواقعة والذي ينام فيه حسب ما قيل المهندس المشتبه.. ولما وصلوا إلى هناك، ودخلوا للمحل "بعد فتحة بغرض معاينته وتفتيشه" كان أول ما وقعت عليه أعينهم بداخله هو وجودِ مفتاح مواصير حديد من النوع الثقيل كان موضوعا على طاولة "ماسة" بجوار الجدار الغربي للدكان،وعلى هذا المفتاح آثار حريق ومخلفات بلاستيكية، تبين بفحصه مبدئيا وجود عليه آثار دماء، فقاموا بتحريزه، ثم عثروا على ما طور كهربائي كان محترقا، وكذلك على أشياء بلاستيكية محترقة إلى جانب الماطور وهو ما دلهم على أن هذه الأشياء مع الماطور قد أخرجت من محل الواقعة إلى المحل هذا الثاني، كما عثر بالإضافة إلى ذلك على آثار وشواهد أخرى جعلت "مع ما سبق" الضابط، المحقق يغير من ساعتها مسار التحقيق والرؤية في القضية، ويركز بشكل حصري على المدعو/أحمد علي محمد المهندس كمتهم أساسي دون الآخرين بارتكاب الواقعة.. وقد عاد بعد الانتهاء من المعاينة للإدارة ليباشر فتح إعادة المحضر مع المتهم الأنف الذكر ومواجهته بالأشياء والقرائن المستجدة ضده وبطريقة جعلت الأخير يضعف ويصل إلى حد لم يعد قادراً على بتحريزه الاستمرار في الثبات، ثم ينهار فجأة ويعترف قائلا بما يكشف أنه الفاعل أو مرتكب الجريمة "القاتل" وراح بعد ذلك يسرد أمام الضابط المحقق تفاصيل الواقعة وأحداثها من بدايتها.. وكان مما أورده وأفصح به في اعترافه بآخر محضر أجري معه: أنه في تلك الليلة "ليلة الواقعة" وسوس له الشيطان وبدأ يفكر بالجريمة.. وذلك أنه في مساء ذات اليوم صادف أن حضر أخوة المجني عليه واجتمعوا مع بعضهم والشاب المجني عليه من ضمنهم وسمعهم أثناء ذلك يتحدثون عن عزمهم على شراء قاطرة لهم، وشراء إطارات "تواير" لقاطرة، وكذا شراء مواطير كهرباء، وشاهدهم يخرجون "رزما" مبالغ مالية ويقومون بعد تلك الرزم المالية وهي قيمة القاطرة والمواطير والإطارات التي ينوون شراءها، فسال لعابة عندما رأى النقود في أيديهم وهم يعدونها، وكان لأول مرة يشاهد مثل هذه الرزم والمبالغ المالية الكبيرة في حياته وبالقرب منه أمام عينيه، ولم يكن قد رآها من قبل إلا في أفلام السينما أو على شاشات قنوات التليفزيون، ولم يقدر على ضبط نفسه..وخيل له أنهم بعد انتهاء اجتماعهم وعدهم، للرزم النقود كأنهم أخفوها في درج المحل "محل أدوات البناء" الذي فيه الأخ الأصغر الشاب/كمال، وكان جلوسهم واجتماعهم بنفس المحل.. وقد ذهب الأخوة بعد الاجتماع ولم يبق منهم سوى الأخ المجني عليه في المحل وهو دخل للجلوس في المحل المجاور الذي يبيت فيه وعقله مشوش ووساوس إبليس اللعين تتملكه، وبدأت تلعب به يمينا وشمالا، وبفعل هذه الوساوس تماثلت صورة رزم المبالغ المالية أمام ناظريه، وأخذ يحلم وتزاحمت الأحلام في مخليته، ثم أستغرق بالتفكير فيما لو أنه حصل على تلك الرزم المالية لا شك أنه سيحقق كل أحلامه, وسيحظى بكل ما حرم منه منذ طفولته وطيلة 27 عاما التي مضت من عمره والتي لم يعرف خلالها غير الشقاء والعذاب والفقر المدقع.. تغلغل الشيطان بوساوسه ودغدغته في وجدانه حتى تمكن من التربع على عرش تفكيره، وجعله ينقاد للاعتقاد أنه بإمكانه الحصول على ما يريد وتحقيق كل ما يتمناه، وعليه فقط اغتنام الفرصة وضرب ضربته في الساعة المواتية، لا سيما وأنه محل ثقة مطلقة، ولن يشك أحد فيه ولن تتجه العيون إليه بعد التنفيذ، واختمرت الفكرة برأسه، واستقرت لتمسي قراراً نهائياً في قرارة نفسه عليه الإسراع بتنفيذه بنفس الليلة.

تم أنتظر حتى بعد وقت منتصف الليل، وهو الوقت الذي يبدأ السوق خلاله يخلو من الحركة ويعم السكون فيه، ومعظم أصحاب المحلات يذهبون لمنازلهم والبعض الآخر منهم يغلقون على أنفسهم أبواب محلاتهم، ويخلدون للنوم بداخلها، فخرج من محل السراميك وذهب للمحل المجاور، حيث الشاب كمال "ابن صاحب المحل" ومكث يتحدث وإياه إلى أن وجد الفرصة لائحة له لما عزم عليه، فسارع إلى أخذ مفتاح مواصير الحديد الذي كان بالقرب منه وفي متناول يده بالمحل، وغافل الشاب وهوى يضربه به على رأسة ثلاث ضربات متتابعات وبقوة إلى أن أسقطة في مكانه، وجعله ينزف الدماء وساكن الحركة والنفس، وكان الشاب المجني عليه أصغر منه بمقدار ليس أقل من عشر سنوات في عمره، وضعيف الجسم والبنية فلم يستطع التحمل والمقاومة، وتراءى له خلالها أن الشاب لفظ أنفاسه وصار جثة بلا روح، فسارع إلى أخذ المفاتيح التي كانت بحوزته في جيبة ومنها مفتاح الدرج بالمحل، وأتجه إلى الدرج لفتحه معتقداً أنه سيجد بداخله ما أرتكب فعلته بسببه، ولكنه بعد فتحة للدرج لم يجد فيه غير رزمة نقود واحدة تقدر بأقل من مائة ألف ريال، وهي من فئات ألف ريال، وخمسمائة و250، و100 ريال فأخذها، وقد تلطخت أوراق الرزمة بالدماء أثناء ذلك، لأن يديه كانت مليئتين بهذه الدماء، وهي من المجنى عليه، ولم ينتبه هو لذلك.. ثم أعاد المفاتيح بعد إغلاق الدرج إلى جيب المجنى عليه، وبعد ذلك قام بسحب ماطور الكهرباء الذي كان بجانب الباب، ورفعه إلى فوق الطاولة "الماسة" الخاصة بالدرج، وفتح أنبوب البترول الخاص به ليسيل البترول منه إلى أرض المحل، وتركه خارجاً من المحل بعد إغلاق بابه من الخارج.. وأتجه إلى محل البلاط المجاور الذي ينام فيه، وأنتظر هناك أكثر من ساعة ثم عاد للمحل وأشعل النار بداخله، وكان سائل البترول المتفرغ من خزان ماطور الكهرباء قد أنتشر على أرض المحل، وخرج هو على إثر ذلك مغلقاً الباب من الخارج بالهندراب، وغرضه بإشعال النار في المحل هو إزاله وإخفاء معالم الجريمة وطمس أدلتها نهائياً ومنها الجثة وإحتراقها بالنار، وعاد عقب ذلك إلى مكانه محل البلاط المجاور، وقد أخذ معه مفتاح المواصير "أداة الجريمة" والذي فكر أن يتخلص منه بدفنه في أي مكان فيما بعد.. وظن بهذا أنه لن يحل ضوء الصباح في اليوم التالي إلا وكل ما بالمحل بالنار المشتعلة بداخله صار متحولا إلى رماد أو إلى سواد فحم، وأنه نجا بفعلته التي تغضب الله في علاه، ونسي أن الله سبحانه مطلع على كل شيء وليس بغافل جلت عظمته، ولن يقبل بالظلم وإزهاق روح بريئة دون كشف قاتلها وعقابه على جرمه.. ونسأل الله السلامة لنا ولأولادنا وشبابنا والهداية لكل ضال، ونسأل تعالى حسن الختام والعاقبة المرضية في الدنيا والآخرة..